

أشكال اعتماد ابن جنّي في "المنصف"

على آراء أستاذه أبي علي الفارسي*

د. محمد عطا أبو فنون**

*تاريخ الاستلام: 2018/9/16م، تاريخ القبول: 2018/10/20م.
**أستاذ مساعد/ جامعة الخليل/ فلسطين.

مقدمة

ملخص:

عرض البحث أشكال اعتماد ابن جني على آراء أستاذه أبي علي الفارسي في تأليف كتابه: "المنصف"، وهو شرح كتاب "التصريف" لأبي عثمان المازني، وكان العرض يتركز على ذكر اسم "أبي علي الفارسي" في الكتاب بالنص، وليس متابعة آرائه كلها في "المنصف"؛ ما ذهب إليه، وما لم يذهب.

وكان المنهج الملائم لطبيعة البحث هو المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ استقصيتُ المواضع التي ورد فيها ذكر أبي علي الفارسي في "المنصف"، وصنفتها تحت أشكال وأوجه وتعبيرات، منها: "قال أبو علي"، و"قال لي أبو علي"، و"خبرني أبو علي"، و"حدثني أبو علي"، و"أنشدنا أبو علي"....، ولم يكن هدف الدراسة البحث في الأمور الصرفية، بل هدفه توضيح طرائق اعتماد ابن جني على آراء أستاذه أبي علي الفارسي في "المنصف"، ومدى استدلاله بها في إثبات القواعد الصرفية.

وجاء البحث في مقدمة، وتمهيد، ومتم، وخاتمة، أوضحت في التمهيد ما يخص البحث من التعريف بابن جني، وكتاب "المنصف"، ومن التعريف بأبي عثمان المازني مؤلف كتاب: "التصريف" الذي شرحه ابن جني، وأطلق عليه اسم: "المنصف"، وكذلك تحدثت عن أبي علي الفارسي أستاذ مؤلف "المنصف".

وعرض المتن أشكال التعبير النصي في "المنصف" تحت عناوين هذه الأشكال: "قال أبو علي"، و"قال لي أبو علي"، و"حدثني أبو علي"، و"أخبرني أبو علي"، و"أنشدنا أبو علي".... بإيراد أمثلة من المواضع التي وردت فيها تحت مسمى الأبواب، وعرضت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها.

التمهيد:

من يتأمل عنوان البحث يجد نفسه مضطراً للوقوف على ثلاثة أمور جوهرية: الأول: ابن جني وكتاب "المنصف"، والثاني: أبو عثمان المازني صاحب "التصريف" الذي شرحه ابن جني في "المنصف"، والثالث: أبو علي الفارسي العالم النحوي، وأستاذ مؤلف "المنصف"، والذي تناثرت آراؤه في "المنصف"، فكان له إسهام في إخراج هذا الكتاب.

مؤلف "المنصف" هو أبو الفتح عثمان بن جني (322هـ - 392هـ) العالم الكبير، والمؤلف العبقري، صاحب الخصائص، وسر

تناول البحث أشكال اعتماد ابن جني في "المنصف" على آراء أستاذه أبي علي الفارسي، من حيث التعبير النصي: "لأبي علي الفارسي"؛ فوضّح طرائق الاحتجاج والاستدلال بآرائه في الكتاب، لا من ناحية البحث الصرفي، فجاء البحث تحت عناوين: "أشكال التعبير المختلفة"، وهذه الأشكال تنم عن اعتماد ابن جني على آراء أستاذه أبي علي في تأليف كتاب "المنصف" الذي شرح فيه كتاب "التصريف" لأبي عثمان المازني، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على رصد آراء أبي علي في كتاب "المنصف"، وتصنيفها ضمن أشكال التعبير للخلوص إلى عدة نتائج أبرزها الاعتماد الكبير لابن جني على أستاذه.

الكلمات المفتاحية: الفارسي، المنصف، ابن جني، أشكال التعبير، الاحتجاج والاستدلال.

Ibn Jenni's Forms of Dependence on the Opinions of Abu Ali al-Farisi
Dr. Mohammad Abu Fannoun – College of Arts –
Department of Arabic Language

Abstract:

This Research tackles Ibn Jenni's forms of dependence in his book "Al-Munsif" on the opinions of his teacher Abu Ali al-Farisi in terms of the textual expression of al-Farisi. The researcher discussed all forms of argument and inference found in the book and based on Al-Farisi's opinions, from non-syntactic aspect. Consequently, this research is divided into two sections: "Different Forms of Expression". These expressions indicate Ibn Jenni's dependence on the opinions of his teacher al-Farisi when the former wrote his book "Al-Munsif," in which he explained "Al-Tasrif" book written by Abi Othman al-Mazini. The researcher adopted the opinion-based analytical descriptive methodology to identify al-Farisi's opinions in "Al-Munsif", and classify these opinions in order to conclude various results that reveal Ibn Jenni's great dependence on al-Farisi.

KeyWords: Al-Farisi, Al-Munsif, Ibn Jenni, Forms of Expression, Argument and Inference

هذه المسائل من لم يحكم الأصول قبلها، فإنّه إن هجم عليها غير ناظر فيما قبلها من أصول التصريف الموطنة للفروع، لم يحظ منها بكبير طائل، وصعبت عليه أيّما صعوبة، وكان حكمه في ذلك حكم من أراد الصعود إلى قمة جبل سامق في غير ما سبيل، أو كجاذع مفازة لا يهتدي لها بلا دليل⁽⁵⁾.

والناظر في هذا النصّ لا يكاد يجد أيّ ذكر لأستاذه أبي علي الفارسيّ (286هـ - 377هـ)⁽⁶⁾، مع كثرة ذكره في "المنصف"، وذكر آرائه، فتناساه -عن قصد أو عن غير قصد- وخالف ما ذكر من أقوال: "هذا الكتاب، وهو "التصريف" الذي شرحه ابن جنيّ بمعونة أستاذه أبي علي الفارسيّ"⁽⁷⁾، "وتجمع الروايات على أنّ أبا الفتح صحب أبا علي بعد سنة 337هـ، ولزمه في السفر والحضر، وأخذ عنه، وصنّف كتبه في حياة أستاذه، فاستجاده، ووقعت عنده موقع القبول"⁽⁸⁾.

ولا ننسى أنّ ابن جنيّ هو مؤلف "مختار تذكرة أبي علي الفارسيّ وتهذيبها"⁽⁹⁾ فهو لم ينفصل عنه لا في حياته، ولا بعد مماته.

لكنّه لم يتناساه في متن الكتاب، بل ذكره، وذكره بكثرة، حتّى وصلت المواضع التي ذكرها فيها نصّاً⁽¹⁰⁾ إلى ما يزيد على 195 موضعاً، مُستأنساً بآرائه وأقواله، فتكاد تصدق الروايات التي قالت: إنّّه اعتمد عليه أثناء صحبته له في حياته العلميّة، واعتمد على مؤلفاته بعد مماته، وأنا هنا لا أبحث في مسائل الصّرف، بل أبحث في أشكال اعتماد ابن جنيّ على أستاذه أبي علي بالتعبير النّصيّ بأشكالٍ مختلفة؛ بمعنى طرائق الاعتماد والاحتجاج بأقواله.

وجاء هذا البحث ليقفّ على تعبيرات ابن جنيّ في نقل آراء أستاذه أبي علي الفارسيّ، والاستئناس بها من باب الاحتجاج والاستدلال لا البحث الصّرفيّ المحض، فكانت الطرائق متنوّعة ومنسجمة مع الرأي المنقول، وتنمّ عن مصداقيّة عالية، وأمانة علميّة بهرتني، وخيّرتني، بل دلّت على أنّه كان يأخذ برأيه، ويحترمه، ويقدره كأستاذ له فضل عليه، ولم يحوّر، أو ينسب الآراء لنفسه، ولا يوجد ما يمنعه من ذلك إلّا المصداقيّة.

تعبيرات ابن جنيّ أثناء اعتماده على آراء أستاذه أبي علي الفارسيّ:

"قال أبو علي":

لقد نقل ابن جنيّ آراء أستاذه بالنّصّ الصّريح: "قال أبو علي" أكثر من خمسين مرّة في كتاب "المنصف"، وكانت تتراوح

صناعة الإعراب، واللمع في العربيّة، والمنصف، وغيرها في مختلف العلوم النّحويّة والأدبيّة⁽¹⁾، طار صيته في الآفاق؛ لعقليته الفذة، وعلمه الغزير، وإبداعاته في مجالات: الصّرف والنّحو والصّوت والدّلالة والاشتقاق وغيرها، فتربّع على مائدة كبار العلماء كسيبويه، والأخفش، والكسائي، والفراء، وابن مالك، وابن هشام، والسيوطي، وغيرهم.

ولا يمكنُ نسيانُ دور ابن جنيّ في الصّرف العربيّ، فكان شرحه لكتاب "التصريف" لأبي عثمان المازنيّ حلقة من حلقات إنجازاته وإبداعاته في الصّرف العربيّ، تفنّن في توضيح مفاهيمه، وقواعده، ومصطلحاته، فالصّرف صنعته، ومجال تفوّقه؛ فأبان فيه المستور، وأظهر ما التبس أو غمض على الدّارسين، فجاء الكتاب مُكمّلاً ومُوضّحاً لما كان في التصريف، ولما لم يبيّنه أبو عثمان المازنيّ، أو جاء مختصراً فيه.

فأبو عثمان بكر بن محمد المازنيّ (247هـ) مؤلف التصريف، وما تلحن فيه العامّة، وكتاب الألف واللام، والعروض والقوافي والديباج في جوامع كتاب سيبويه، وكتاب في القرآن، وآخر في علل النّحو، وتفسير كتاب سيبويه⁽²⁾ بحقّ عالم كبير، له باع في علوم اللّغة المختلفة، فكان إماماً في اللّغة والغريب والأدب، وبحاثّاً، وواسع الرّواية، وجيد الحفظ، لكنّ في كلامه غموض؛ لذلك جاء شرح "التصريف" لابن جنيّ بمثابة إبانة عمّا فيه من اختصار وغموض، ولا يخفى على أحد جهد أبي عثمان المازنيّ في علوم اللّغة؛ فهو مؤلف كتاب "التصريف" الذي شرحه ابن جنيّ، وأطلق عليه اسم "المنصف"، وكتاب "التصريف" يُعدّ الكتاب الأوّل في الصّرف كما كان الكتاب لسيبويه الأوّل في النّحو.⁽³⁾

وكتاب "التصريف" لأبي عثمان المازنيّ يختصّ بالصّرف العربيّ من أوّله إلى آخره، من علم التصريف والحاجة إليه إلى مسائل في عويص التصريف⁽⁴⁾، ولكنّه مختصر بشكل كبير، وفيه غموض وإشكال، لذلك قام ابن جنيّ بشرحه في كتاب "المنصف"، يقول: "هذا كتاب أشرح فيه كتاب أبي عثمان ابن محمد بن بقيّة المازنيّ -رحمه الله- في التصريف، بتمكين أصوله، وتهذيب فصوله، ولا أدع منه -بحول الله وقوّته- غامضاً إلّا شرحته، ولا مُشكلاً إلّا أوضحته، ولا كثيراً من الأشباه والنظائر إلّا أوردته؛ ليكون هذا الكتاب قائماً بنفسه، ومتقدّماً في جنسه، فإذا أتيت على آخره، أفردتُ فيه باباً لتفسير ما فيه من اللّغة العربيّة، فإذا فرغت من ذلك الباب أوردتُ فصلاً في المسائل المشكّلة العويصة التي تشدّد الأفكار، وتروّض الخواطر، وليس ينبغي أن يتخطّى إلى النظر في

وجاء بالنقل ختاماً للشرح قوله في باب "دخول همزة الوصل على مصادر الأفعال التي في أوائلها همزة الوصل"⁽²¹⁾: "قال أبو علي: ألا ترى أنهم لما حذفوا الهمزة من "يُكْرِمُ" أثبتوها في "إكرام"، فكان ذلك كالعوض من حذفها؛ لأنها إذا ثبتت في بعض هذه الأمثلة كانت لذلك كالثابتة في الباقي"⁽²²⁾، فجاء قوله خلاصة لرأي: أنه لو حذفت الهمزة في الفعل تثبت في المصدر كعوض عن حذفها.

وجاء قوله في باب "انفعل وزيادة همزة الوصل والنون في أوله"⁽²³⁾، أثناء حديثه عن المطاوعة في "انفعل" وشرطه: أن يكون ثلاثيته متعدياً، وقد جاء منه غير متعدٍ كفعل "هوى"⁽²⁴⁾: "قال أبو علي: إنما بني من "هوى وغوى" منفعلاً لضرورة الشعر، وعلى هذا قالوا: "شويت اللحم فانشوى" وقد قالوا: "اشتوى"، وليس في كثرة انشوى"⁽²⁵⁾، فاللزام يُصاغ منه للمطاوعة في ضرورة الشعر، والمتعدي يُصاغ منه قياساً ك (انشوى).

وجاء في ختام باب "زيلت فعلت"⁽²⁶⁾ قوله: "قال أبو علي: "وزال" هذه فعل، من الياء من "زلت الشيء أزيله" والزوال: التصرف والحركة؛ فكأنه قال: أذهب الله حركتها، كما قالوا: أسكت الله نأمتة، والصوت ضرب من الحركة"⁽²⁷⁾، فكان خلاصة الباب.

وذكر في ختام باب: اقوول واقوئل"⁽²⁸⁾ قول أبي علي: "قال أبو علي: وليسبويه أن يقول: إن الواو الوسطى زائدة، وليست من الكلمة، فلم يعتد بها، وهذا يجب معه أو يجوز ألا يهمز "فوعل" من "وعد" ونحوه، وأن يقال: "ووعد؛ لأن الواو الثانية زائدة، ليست من الكلمة، وهذا لا يجيزه أحد"⁽²⁹⁾، فجاء قوله بعد قول الأخفش الذي ذكره المازني، واختار ابن جني مذهب الأخفش.⁽³⁰⁾

وخلاصة القول: إن مجيء آراء أبي علي الفارسي في اختتام الأبواب⁽³¹⁾ دليل على ثقة ابن جني به، وإيراد آرائه لإغلاق الحديث في الباب، وكأنه لا كلام بعد كلام أبي علي، على الرغم من أنه في أحيان قليلة يختار ما يعاكسها كما فعل في المسألة الأخيرة.

وكانت أقوال أبي علي وآراؤه قليلة لا تزيد على ثلاثة مواضع في تصدّرها للشرح، ففي موضع منها لم يتصدر أبو علي شرح أبي عثمان مباشرة، وإنما تصدّر شرح ابن جني تحت باب "حكم بناء انفعل وافتعل"⁽³²⁾، وهو جزء من باب "افتعل وزيادة همزة الوصل والتاء فيه"⁽³³⁾، وهو الباب الأصلي لكلام أبي عثمان، يقول ابن جني: "قال أبو علي: حكم "افتعل، وانفعل" ألا يبنيا إلا ممّا كان فعل منه

النقولات بين ورودها في افتتاح الشرح، أو أثناءه، أو في خاتمته، وكان ورودها أثناء الشرح يمثل المرتبة الأولى، ثم اختتام الشرح في المرتبة الثانية، يليها الافتتاح برأي أبي علي في المرتبة الثالثة.

فمما جاء في متن الشرح قول ابن جني في الحديث عن: "الهمزة غير أول لا تجعل زائدة إلا بثبت"⁽¹¹⁾: "قال أبو علي: إنما قلنا: معلوقاً مفعولاً؛ لأنهم قد قالوا في معناه: مغلاق، فمغلاق مفعّل ليس غير"⁽¹²⁾، فهذا أسلوب لا مجال فيه للشك؛ لأنه متأكد من قول أستاذه.

وقوله في باب: "الهمزة الأصلية أول الكلمة"⁽¹³⁾: "وقال أبو علي: سأل مروان بن سعيد المهلبّي الكسائي في حلقة يونس عن أولق؟ فقال الكسائي أفعّل، فقال له مروان: استحيت لك يا شيخ"⁽¹⁴⁾، وكأنه لا يجوز قول الكسائي بقول ابن جني: "واستدلّ أبو إسحق الزجاج على أنه لا يجوز أن يكون أفعّل، ولا فوعلاً من وَلَقَّ يَلُقُّ إذا أسرع بقولهم: مألوق، كما ذهب إليه"⁽¹⁵⁾.

وقوله في باب: "الألف لا تكون أصلاً أبداً"⁽¹⁶⁾: "قال أبو علي: أصل بنائه "فعل" كأنه "ذي" ثم حذفت اللام لضرب من التخفيف؛ لأنه من مضاعف الياء، وكأنه بقي "ذي" فقلبت ياؤه ألفاً، فصار "ذا"، قلت له: ما الدليل على أن عينه من الياء، ولم لا يكون من باب: "طويت وشويت؛ لأنه أكثر من باب "حييت وعييت"؟ فقال: لأن سيبويه حكى فيه الإمالة، فهذا يدل على أنه من الياء، قال: ولم يقل فيه "ذي" لئلا يشبه "كي"، فألحق ب (متى)، قلت له بعد ذلك بزمان: هلا قلت في (متى): إنه في الأصل (متي) ثم قلبت ياؤه ألفاً كما تقول في "ذا"؟ فقال: "ذا" أشبه الأسماء المتمكنة بأنه يوصف ويوصف به، ولا يجوز ذلك في "متى"⁽¹⁷⁾، فجاء برأي أبي علي ضمن محاوره للوصول إلى الفصل بين (ذا) وبين (متى).

ومما جاء بالنقل الصريح قوله في باب "كل وكلا"⁽¹⁸⁾: "قال أبو علي: ولذلك مثلها سيبويه ب (شزوى)، يريد أن أصل "شزوى" "شزياً"، كما أن أصل "كلتا": "كلوى"، فأبدلت اللامان"⁽¹⁹⁾، ففاس "كلتا" على "شزوى".

وبعد الاستقصاء والمتابعة لنقولات ابن جني لأبي علي الفارسي بنص: "قال أبو علي"⁽²⁰⁾ يظهر لي أنه استعان بها لإكمال جوانب شرحه، وتقويته، ولم تكن النقولات هامشية، بل كانت في صلب المسائل، ولولم يستأنس بها لحدث نقص في شرحه.

على ضربين: فمنهم من يقول: إنّها مصدر شذّ، كما ذهب إليه أبو عثمان، ومنهم من يقول: إنّها اسم لا مصدر، بمنزلة " وَلَدَةٍ، وَلَدَةٍ" (42) ولا ندري أكلام أبي علي المَوْضَح للكلام السّابق أم كلام ابن جنيّ؟ وإنّ كانَ كَلامَ ابن جنيّ، فكلام أبي علي يحتلّ نصف الشّرح.

وفي باب: "إذا جمعت "جائية" على فواعل قلت "جواء" (43)، جاء بقول أبي علي، ولم يزد عليه إلّا التّوضيح والتّعليل، يقول: "قال أبو الفتح: قال لي أبو علي: هذا هو القياس؛ لأنّ الهمزة قد تُجْتَلَبُ في جمع ما ليس واحده مهموزاً، نحو: "قبيلة وقبائل"، و"سفينة وسفائن"، فهُم بأنّ يجيئوا في الجمع بالهمزة التي كانت في الواحد أَجْدَرُ" (44)، فهذا هو النّصّ الكامل للشّرح تحت هذا الباب، وكأنّ كلام أبي علي هو الدّاعم لتعليله وتوضيحه.

وفي باب "حي كعى للواحد، و"حيوا" كعموا للجماعة" (45) اكتفى بما قاله له أبو علي، ولم يزد عليه شيئاً، فبعد ذكر نصّ أبي عثمان قال: "قال أبو الفتح: قال لي أبو علي: أي حَسَنْتُ حالهم بعد سوء" (46) وجاءت عبارته هذه تعليقاً على بيت شعر أورده أبو عثمان.

وفي باب: "تاء الافتعال وقبلها ذال" (47) جاء التّعبير: "قال لي أبو علي" في متن الشّرح لاستزادة التّوضيح، يقول: "قال لي أبو علي: وأجاز بعضهم، وهو أبو عمر الجرميّ "اذكر"؛ لأنّ تاء "افتعل" لا يلزم أن يجيء قبلها ذال أبداً، فأشبهت "اقتتلوا" في البيان، يقول: كما أظهروا "اقتتلوا" ... (48) فكان اعتماده على قول أبي علي يزيد على النّصف من شرحه.

وفي باب: "انقلاب اللام ياء في قوي وحوي" (49) ختم الشّرح بنصّ العبارة بقوله: "هكذا قال لي أبو علي - وقد قرأت عليه من المسائل الحليّة- بمدينة السلام" (50)، إذ نستشفّ من هذا القول أمرين: الأوّل: أنّه ختم الشّرح بما قاله له أبو علي، فقوله القول الفصل، والثّاني: يؤكّد ما قلناه: إنّ جلّ هذه الآراء وصلت إلى ابن جنيّ أثناء تلقيه الدّرس على يدي أستاذه أبي علي الفارسيّ.

"أخبرني أبو علي" و "حدّثني أبو علي":

التّعبران ينمّان عن اتصالٍ دائم بين ابن جنيّ وأبي علي الفارسيّ؛ فيتفقان على إفادة ابن جنيّ من أستاذه بصرف النّظر عن الاختلاف الدّقيق -إنّ وجد- بين خبرني وحدّثني، إذ الأوّل ينمّ عن التّلقين والتّعليم المباشر من الأستاذ إلى الطالب، والثّاني ينمّ عن النقاش والبحث في مسائل خارج التّعليم المباشر، وهذان

متعدّيّا... (34)، وأشار إلى أبيات شعريّة ضمن كلام أبي علي، وخُلصَ هذا بيت أنشده أبو علي إلى توضيح وجوه فيه -كان أبو علي قد أقرها- وفي نهاية الباب عاود، وذكر رأي أبي علي نصّاً (35)؛ بمعنى 90% من الباب هو كلام أبي علي، ولم يأت ابن جنيّ إلّا بالقليل القليل ممّا يخصّ الباب، وجاء بالطريقة نفسها في باب "الياء والواو هما فاءات" (36)، وأثناء توضيحه لباب "اقتصارهم على يفعل كيضرب من فعل الذي فاؤه واو" (37)، صدّر كلام أبي علي بقوله: "قال أبو علي: إنّ الأفعال الماضية التي على مثال "فعل" قد يأتي مضارعها "يفعل" كما يأتي على "يفعل" وقتل يقتل، وقد يأتي على يفعل ... هذا آخر قول أبي علي، وهو صواب إن شاء الله" (38)، فكان نصف الكلام في هذا الباب كلام أبي علي.

وجاء استدلال ابن جنيّ برأي أبي علي في افتتاح باب: "الناء في أوّل كلمة تالية للصاد وأخواتها في كلمة سابقة" (39)، وبدأ ابن جنيّ شرحه: "قال أبو الفتح: قال أبو علي: يريد أنّه لا يجوز: قَيْض طلك" ولا "قَيْضُكَ" ولا "غلط طلك" كما جاء اضطرب واطلع؛ لأنّ للمنفصل نحواً للممتصل، وقد مضى ذكر ذلك" (40)، واكتفى بقول أبي علي في الشّرح، ولم يضيف له إلّا: "وقد مضى ذكر ذلك".

ففي المواضع السّابقة أرى اعتماد ابن جنيّ على آراء أبي علي اعتماداً يكاد يكون شبه كامل؛ إذ لا تتعدّى إضافاته بعض الزّادات والتّوضيحات لكلام أبي علي.

"قال لي أبو علي":

هذه العبارة تكرّرت غير مرّة في "المنصف"، وقارئها يتخيّل عدّة أمور عند التأمّل فيها: الأوّل: الاتّصال المباشر بين الطّالب والأستاذ، والثّاني: التّساوور بينهما في أمور التّصريف وغيرها، والثّالث: المصادقيّة في نقل الرأي، والاستناد على آراء أبي علي لتقوية آرائه وشرحه، والرّابع: يؤكّد على مقولة: إنّ ابن جنيّ ألف كتبه، أو بعضها بمعونة أبي علي، وهذه بشكل مباشر؛ إذ يمكن أن تكون أثناء التّلمذة، أو أثناء التّأليف، وأظنّ أنّ الأولى أقوى.

وقد تنوّعت مواطن هذا التّعبير في "المنصف": فكانت في بداية الشّرح وافتتاحه؛ أي بعد كلام أبي عثمان مباشرة، وورود هذا التّعبير في بداية الشّرح تصدّر المواطن، يليه وروده في المتن والختام في موضعين.

ففي باب: "قد تجمّع الكلمة على الأصول، ومجرى باهما على غيره" (41) تصدّر التّعبير: "قال لي أبو علي" الشّرح بعد ذكّر نصّ أبي عثمان، يقول: "قال أبو الفتح: قال لي أبو علي: النّاس في "وجهة"

التعبيران قد وردا تمهيداً لنقل رأي عالم، أو مذهب نحوّي أوردته أبو علي، واستدلّ عليه ابن جيّ كما سنرى.

فقد ذكر ابن جيّ "خبرني وحدّثني" في متن الشرح، وجاء بالتعبيرين لذكر اسم عالم، أو مذهب نحوّي، وهذا مُطَرَّد في جميع المواطن التي ذُكر فيها التعبيران، ومن ذلك ما ورد في باب "قالوا: قومُ ضَفِفُو الحال" (51) في موضعين: يقول: "وأخبرني أبو علي أنّ أبا زيدٍ حكى عنهم: "طعامٌ قَصِصٌ" (52) ويقول: "وأخبرني أبو علي عن أبي إسحق أنّه سأل ثعلباً عنه فلم يعرفه وحكى قُطْرُب: "شُرْزَت" في الشّر" (53).

ومن ذلك أيضاً قوله في باب "مجيء "مزيد" و "محبب" و "بنات ألبية" من الأسماء شواذ (54)، "وأخبرني أبو علي: أنّ الكوفيّين يروونه بناتُ ألبية، يريدون جمع "لب" (55).

ومن ذلك قوله في باب: "زيلت فعلت" (56) "وأما أبو علي، فأخبرني عن أبي بكر، عن أبي العباس قال: معناه زال الله زوالها كما نقول: أزال الله زوالها؛ فهذا قول البصريّين والكوفيّين" (57). فجاء بكلّ هذا لتوضيح أنّ "زال" من "زول".

ومنه أيضاً قوله في باب "الإلحاق غير المطرّد بزيادة الواو والياء والألف في الأسماء والأفعال" (58): "وحّدثني أبو علي: أنّ أبا الحسن حكى عنهم "أديمٌ مرطبيّ وليس في كثرة مأروط، فينبغي أن يكون أرطى على هذا القول أفعلاً وتنوّن...". (59) فزاد الألف في "أرطى".

وفي باب "الأسماء العشرة المبدوءة بمهمزة الوصل" (60) ذكر لفظ "حدّثنا" يقول: "وحّدثنا أبو علي عن أحمد بن يحيى، عن ابن الأعرابي أنّه قال: سعى بوزن هُدَيّ (61)، والمواضع كثيرة (62)، ولم تخرج عن النّمت السّابق في جميع المواطن، وجيء بالتعبيرين لذكر رأي عالم أو جماعة نحويّة، وهذا كلّهُ يقوّي شرح ابن جيّ بذكر أسماء العلماء وآرائهم، فلم يكن الوحيد الذي ذكر ذلك.

سألت أبا علي:

التعبير يتطلّب أمرين ضمّنياً: هما السّؤال والجواب، وهذا متعارف عليه، ومن ذلك ما ورد في باب "القلب والإدغام في بعض الكلام دون بعض" (63)، يقول: "فسألتُ أبا علي عن هذا، فقلتُ: ألا ترى أنّا لو بنينا من باع فيعلاً، أو فوعلاً، أو فَعُولاً، أو فَعَلَ...؟ فقال: إنّ للياء والواو من التّصريف وانقلاب إحداهما إلى الأخرى ما ليس للّتون...". (64) فهذا سؤال أجاب عنه أبو علي.

ومن ذلك أيضاً قوله في باب: "نقل باع وقام إلى بيع وقوم" (65): "وسألت أبا علي عن هذا، فقال: نعم ينقلون "فَعَلَ" كما ينقلون "فعلتُ" (66) وكذلك قوله في باب: "لَمْ لَمْ يَشْتَقُوا من "ويل" وأخواتها أفعالاً؟" (67): "وسألت أبا علي عن "حَنَحْتُ"، هل يجوز أن يكون أصلها: "جَنُتُ"؟ فقال ذلك لا يجوز؛ لأنّ الحاء الثّانية لا تخلو من أن تكون فاءً مُكْرَرَةً، أو بدلاً من التّاء، فلا يجوز أن تكون فاءً؛ لأنّ الفاء لم تكرر إلّا شاذّة (68)، والمواضع كثيرة (69)، وكلّها لم تخرج عن النّمت السّابق، لكن السّؤال متى كان السّؤال والجواب بينهما؟ هل أثناء التّأليف أم أثناء الدّراسة؟ أعتقد أنّ السّؤال كان أثناء الدّراسة لوجود نصوص صريحة تشير إلى ذلك.

فمن ذلك قوله في باب "الإلحاق المطرّد في الأسماء والأفعال" (70): "وسألت أبا علي عن هذا الموضوع وقت القراءة بالشّام والعراق جميعاً" (71)، وقوله في باب: "إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة" (72): "وسألت أبا علي وقت القراءة، فقلت: "... (73)، وقوله في باب "أصل "بَغْتُ" بِيَعْتُ ثم نقل إلى "بِيَعْتُ" (74): "وسألت أبا علي وقت القراءة، فقلت له" (75) فهذه النّصوص تكادُ تقطع بأنّ الأسئلة كانت أثناء الدّراسة، ويستبعد أن تكون أثناء التّأليف والله أعلم، وما يقوّي ذلك إيراد تعبير "أخذت عن أبي علي وقت القراءة"، في أكثر من موضعٍ كما سيأتي في المحور الآتي:

تعبيرات تدلّ على الأخذ عنه "وقت القراءة"

وقد قال في باب: "اختلاف العرب والعلماء في "مدائن" (76): "وهكذا أخذتُ عن أبي علي وقت القراءة" (77)، وفي باب: "لو كانت "رَبّاً" اسماً لكانت "رَوَى" (78): "ومثل ذلك من كلامهم: "العوى" لهذا النّجم، قال لي أبو علي وقت القراءة: إنّها في الأصل: "عَوياً"؛ لأنّها كواكب ملتوية" (79)، وفي باب "بعض العرب يقول: "لم أُبَلِّه" (80): "والذي تحصّل لي عن أبي علي وقت القراءة، ما أذكره لك، قال: أصله: لم "أبال" ثمّ حذفت الحركة تخفيفاً، فسقطت الألف لالتقاء السّاكنين، فبقي "لم أُبَلِّ"، ثمّ حذفت الهاء، وهي ساكنة، فانكسرت اللام لالتقاء السّاكنين" (81)، وقوله في باب: "تحريك السّاكن في الشّعر" (82): "فأما "العَشَقُ"، فقال لي أبو علي وقت القراءة: كان قياسه إذا اضْطُرَّ إلى حركة العين في "عَشَقٍ" أن يكسرهما إثباتاً لحركة الفاء، فيقول: "عَشِقٌ" (83)، فهذه المواطن تدلّ على أنّ ابن جيّ استفاد من أستاذه بشكل كبير أثناء الدّراسة، واستثمر ذلك في تأليفه بأمانة علميّة منقطعة النّظير، كونه ينسب الرأي إلى صاحبه، وحتّى لو سأل أبا علي، وأخذ عنه أثناء مرحلة

التأليف، واستعان به، فليس عيباً: إذ يبقى الأستاذ أستاذاً، ويبقى من تلقى عنه العلم تلميذاً مهما أُلّف واشتهر في العلم.

"قرأت على أبي علي":

إنّ ابن جنيّ أكثر من هذا التعبير في "المنصف"، وفي ذلك دلالة واضحة أنّه يستعين بآراء أستاذه التي تعلّمها منه -وهو تلميذ- في التصنيف والتأليف، وجاء هذا التعبير -حسب مواطن وروده في المنصف- في ثلاثة أنماط: الأول: ما يختصّ بالشعر، والثاني: تعبير يختصّ بكتاب الهمز، والثالث: تعبير عادي مُدعّم بالأسماء.

النمط الأول:

جاء التعبير كمقدمة لإيراد شعر يختصّ بالقضايا الصّرفيّة، فَمِنْ ذلك قوله في باب: "لما ثبتت الياء في "أبالي" ثبتت الألف" (84)، "قرأت على أبي علي في النوادر عن أبي زيد: قالت سُلَيْمى اشترلنا سويقاً

فحذف الياء والكسرة جميعاً" (85) ومن ذلك قوله في باب: "قولهم في جمع قلنسوة وعرقوة: قلنس وعرق" (86) "قرأت على أبي علي في كتاب القلب عن يعقوب:

يَمْضِينَ تَحْتَ الْبَيْضِ وَالْقَلُوسِ

بفتح النون" (87)، وقوله في تعليقه على الباب السادس (88): "قرأت على أبي علي للشنفرى:

ولكن نفساً حرة لا تقيّم بي

على الخسف إلا ريثما أتحوّل" (89)

وتكرّر هذا النمط في عدد من المواطن (90) بصيغته السابقة.

النمط الثاني:

يتّسم هذا النمط بأمرٍ مُعيّن، وهو اقتران التعبير "قرأت على أبي علي" بكتاب الهمز، فقد ذكّر في باب: "الهمزة غير أول لا تجعل زائدة إلا بثبت" (91): "وقرأت على أبي علي في كتاب الهمز عن أبي زيد: وتقول: "رَهْبَاتُ أَمْرِي رَهْبَاةٌ، إذا لم تُحْكَمْه" (92)، وقوله في باب: "جمع خطيئة ورزينة على فعائل" (93): "وحكى أبو زيد: درينة، ودرائي بوزن دراع، وخطيئة، وخطائي، وذلك في كتاب الهمز المقيس، قرأته على أبي علي عنه" (94) وقوله في باب: "هذا تفسير اللغة من كتاب أبي عثمان بشواهده وحججه، وإنّما ذلك في الغريب منها" (95): "وقرأت على أبي علي، عن أبي الحسن علي بن

سليمان، عن أبي العباس، عن الفضل، عن أبي زيد في كتاب الهمز، وتقول: احبنتأت احبنتأء، إذا انتفخ جوفك" (96).

النمط الثالث:

هو مجرد تعبير عادي دون شيء مُعيّن يُميّزه إلا كثرة الأسماء، ففي شرحه للباب الخامس (97) قال: "وقرأت على أبي علي، عن أبي الحسن عن أبي العباس، عن أبي الفضل، عن أبي زيد، يقال: أتكاأت الرجل اتكاء: إذا أوسدته حتى يتكئ، ووسدته" (98)، وفي تعليقه على الباب السادس (99) قال: "قرأت على أبي علي عن أبي بكر، عن أبي العباس، عن أبي الفضل، عن أبي زيد: وتقول: خلأت الإبل عن الماء تخلئةً وتخلينا" (100)

وفي تعليقه على الباب السابق نفسه، قال: "تحليء: قرأت على أبي علي، عن أبي الحسن علي بن سليمان عن أبي العباس محمد بن يزيد عن أبي الفضل الرّياشي، عن أبي زيد: خلأت الأديم خلأً إذا أخرجت تحليئه" (101).

واللافت للنظر في هذا النمط أنّ الأسانيد انتهت بأبي زيد، وبدأت بأبي علي الفارسي.

أنشدنا أبو عليّ أو ممّا في بابهِ:

لم يكتف ابن جنيّ بالاستعانة بآراء أبي عليّ بشكل مباشر: "قال، حدّث، أخير، سألتُ، قرأتُ على أبي علي..." وإنّما لجأ إلى ذكر استدلال أبي علي بالشعر العربي لإثبات القاعدة، فأراه ينقل ما أنشده أبو علي من الشعر، وما علّقه على ذلك الشعر من تعليقات، وكان ورود هذا الشّكل من الاستعانة كثيراً، إذ زادت المواضع في "المنصف" على 45 موضعاً، وأوردها كلّها ابن جنيّ لإثبات قاعدة، أو لإكمال قاعدة قد بدأها.

ومن ذلك على سبيل التّمثيل لا الحصر والإحصاء استدلاله بما أنشده أبو عليّ في باب: "أبنية الأسماء والأفعال الثلاثية التي لا زيادة فيها" (102)، يقول ابن جنيّ: "وكأنّهم قد نطقوا به ما ذهب إليه أبو عليّ في قول الكميّ:

وبالعَدَوَاتِ مَنبُتُنَا نُضَارُ

ونبع لا فصافِصُ في

كُيُنَا" (103)

يريد جمع الكُبا، وهو كساحة البيت مثل الرُّبالة، ويقال: الكُبا بالكسر والقصر أيضاً (104) فأيد رأيه بقول أستاذه أبي عليّ.

ومن ذلك استدلاله بما أنشدته أبو عليّ في باب: "الألف لا تكون أصلاً أبداً"⁽¹⁰⁵⁾ يقول: "وقد كان أبو علي يقول في قول الرّاجز:

فهي تنوُّش الحَوْضَ نوْشاً من علا

نوْشاً به تَقْطَعُ أجوازَ الفَلا⁽¹⁰⁶⁾

إنّ الألف في "علا" منقلبة عن الواو؛ لأنّه من علّوتُ، وإنّ الكلمة في موضع مبني على الضمّ نحو: "قَبْلُ وَبَعْدُ"؛ لأنّه يريد: نوْشاً من أعلاه، فلما اقْتُطِعَ المضافُ من المضاف إليه، وجب بناء الكلمة على الضمّ نحو: "قَبْلُ وَبَعْدُ"، فلما وقعت الواو مضمومةً وقبلها فتحة قلبت ألفاً، وهذا مذهب حَسَنٌ⁽¹⁰⁷⁾ فجاء بالرّجز، وحلّ كلمة فيه قياساً على (قبل وبعد) عندما تقطع عن الإضافة، وهو استدلال كامل بدليل قوله: "وهذا مذهب حَسَنٌ".

ومن ذلك استدلاله في باب: "أصل يرجع إليه في باب وزن الشعر"⁽¹⁰⁸⁾ يقول: "مثال ذلك قول الشّاعر، أنشدناه أبو علي لقطري بن فجاءة:

وَضَارِبَةٍ خَدّاً كَرِيماً على فتى

أَغَرَ نَجِيبَ الأُمّهاتِ كريم⁽¹⁰⁹⁾

هكذا أنشدناه: "أغرّ" غير مصروفٍ، ولو صرفه فقال: "أغرّ نجيب الأمّهاتِ"، لكان أصحّ في الوزن؛ لأنّه كان يكون وزنه في العروض: "فَعُولُنْ" على التّمام، وهو إذا قال: "أغرّ" فلم يصرفه دخله القبض، فصار "فَعُول"⁽¹¹⁰⁾، ويقول: "والوجه على ما ذكر أبو عثمان ألاّ يصرف؛ لأنّ حملّه على الرّحاف أقيس من صرف ما لا ينصرف، وهو مذهب الجُفّاء الفُصّحاء من العرب كما قال أبو عثمان"⁽¹¹¹⁾، فلم يصرفه، ولو أدّى ذلك إلى زحاف، فجاء التّوضيح والتّعليل لكلام أبي عثمان بما أنشدته أبو علي.

ومن ذلك استدلاله بما أنشدته أبو علي في باب: "إذا كانت الألف ثانية، وبعدها ياء لا تهمز الياء"⁽¹¹²⁾ يقول: "ويمتنع أن يكون "إيّا" من نحو: "نَيْزَة" في الشذوذ قولهم: "إيّا الشمس" بمعنى إيّاها، ولو كان من الواو لقالوا: "إِوَاءٌ" كما قالوا: الطّوّاء والزّوّاء، قال ذو الرّمة، أنشدته أبو علي:

تنازَعها لَوْنانٍ وَرَدٌ وَجُؤُوءٌ

تَرى، لإيّا الشّمس، فِيهِ تَحَدُّراً⁽¹¹³⁾

فأصلها: "إيّا" ودليل ذلك ما أنشدته أبو علي.

ومن ذلك استدلاله بما أنشدته أبو عليّ في باب: "هذا تفسير اللغة من كتاب أبي عثمان"⁽¹¹⁴⁾ يقول: "اغدودن: يقال: اغدودن: التّبت: إذا طال واسترخى، أنشدنا أبو علي لحسان:

وقامت تُرائيك مُغْدُودِناً

إذا ما تَنوُّهُ به أَدَها⁽¹¹⁵⁾

فجاء بإنشاد أبي علي لإثبات معنى "اغدودن" إذ هي في البيت تدل على الشّعر الطّويل المرخي.⁽¹¹⁶⁾

وفي باب: "الصّيصيّة والدودة، والشوشاة، من مضاعف الرّباعي"⁽¹¹⁷⁾ استدل بثلاثة أبيات من الشّعر بشكل متوالٍ أنشدتها أبو علي، يقول: "أحمرّ وأحمرّي، وأشقرّ وأشقرّي، وحداء قراقرير وقراقرّي، وأنشدنا أبو علي:

كَانَ حَدَاءَ قَرَاقِرِيّاً⁽¹¹⁸⁾

فلم تُحدِثْ ياء الإضافة هنا معنى زائداً لم يكن في "قُراقرٍ".

وكذلك قول العجّاج أنشدناه أيضاً:

والدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيّاً⁽¹¹⁹⁾

وإنما معناه: "دوّار" فألحقه ياء الإضافة.

وأنشدنا أبو علي أيضاً:

فَظَلَّ لِلنِّسْوَةِ النُّعْمَانِ مِنَّا

على سَفَوَانِ يَوْمٍ أَرْوَانِي⁽¹²⁰⁾

يريد: "أرواني"؛ ومعناه "أرونان" يا فتى، وهو الشّديد، قال أبو علي: وهذا كثير في كلامهم"⁽¹²¹⁾ فاستدل بأقوال أبي علي بشكل مباشر وبالنّصّ، وما كان دوره إلاّ محللاً ومرتباً لما أثبتته أستاذة.

واستدلّ بما أنشدته أبو عليّ عن أبي عثمان في باب: "تصغير أشياء"⁽¹²²⁾ بتعبير آخر، يقول: "أخبرنا أبو علي أنّ أبا عثمان أنشد:

بَنَيْتُهُ بَعْصَبَةٍ مِنْ مَالِيَا

أَخْشَى رُكْباً وَرُجَيْلاً عَادِيَا⁽¹²³⁾

فهذان تحقير: "رُكْب، ورجل"، وهما اسمان للجمع بمنزلة: "رُكَّاب ورجّالة"⁽¹²⁴⁾ فجاء استدلاله بما نقله أبو عليّ من أنّ أبا عثمان أنشد قول الشاعر، وهذا ينم عن مدى صدق ابن جنيّ في نسبة الآراء إلى أصحابها دون تعصّب أو تعمية.

وجاء في باب: "يجوز أن يُبَيَّن من "ضَرَبَ" على مثال "جعفر"، وتجعل اسماً، وصفة، وفعلًا"⁽¹³⁴⁾ قوله: " وهذا الخلاف الذي بين سيبويه والأخفش يدلّ على صحّة ما ذهب إليه أبو علي من أنّه يجوز أن تبني من "ضرب" مثل: "جعفر"، فتجعله اسماً، وفعلًا، ووصفًا، وغير ذلك فتقول: "ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، ومررتُ برجل ضَرَبٍ".⁽¹³⁵⁾

وقال في باب: "اقتصارهم على "يفعل" كيضرب من "فعل" الذي فاؤه واو"⁽¹³⁶⁾، "هذا آخر قول أبي علي، وهو صواب إن شاء الله".⁽¹³⁷⁾

ومن عباراته في ذلك: "فدفع ابن حبيب لهذا التأويل ليس بمستقيم، وهذا رأي أبي علي"⁽¹³⁸⁾، و "نظير ما ذهب إليه أبو علي في هذا، ما حكاه سيبويه عن أبي الخطّاب: أنّهم يقولون: "اغره" فيكسرون الزاي"⁽¹³⁹⁾، "وقال أبو الفتح: في هذا القول تقوية لمذهب أبي علي"⁽¹⁴⁰⁾، "وهذا القول قول أبي زيد، والذي رآه أبو عليّ هو الوجه".⁽¹⁴¹⁾

فجاءت تعبيرات صريحة واضحة لترجيح رأي أبي علي، وقبوله، والاعتداد به، وهذه كلّها تعبّر عن مذهب أبي علي وتوجهه في المسألة الواحدة، وقد صرّح ابن جنيّ بتعبير "ما ذهب إليه أبو علي" أو ما يحمل مضمونه في الدائرة نفسها.

ومن ذلك قوله: "إلى هذا رأيت أبا علي يذهب"⁽¹⁴²⁾ و "وردّ عليه أبو علي على ذلك، وقال: إنّ الواو المكسورة لم تهمز غير أوّل في غير هذا الموضع، فيحمل هذا عليه، وإذا كان همزها وهي أوّل غير مطّرد، فهمزها حشواً خطأ، والقول عندي كما ذهب إليه أبو علي"⁽¹⁴³⁾، "وقالوا: ازجغنّ مازورات غير مأجورات، فهمزوا "مازورات"، وهو من الوزر إتياعاً لهزمة "ماجورات"، وقياسه: "موزورات"، ويجوز أن يكون "مازورات" قلبت واوه ألفاً، كما قالوا في "دويّة داويّة، وكما قالوا في "يوجل" ياجل، فيكون غير مهموز، إلى هذا رأيت أبا علي يذهب".⁽¹⁴⁴⁾

وجاء في مسألة اشتقاق اللات، "والذي ذهب إليه أبو علي من اشتقاقها وجه مستقيم، لا خفاء به، وإذا صحّ لإنسان قول يقتضيه محض القياس، فليس ينبغي أن يحجم عن القول به"⁽¹⁴⁵⁾، فكانت جميع القضايا التي عبّرت عنها تلك التّعابير مقبولة ومعتمدة عند ابن جنيّ؛ فالتعبير ملائم لمنهجه ومذهبه، ولم تكن جميع التّعابير في نصّها تعبيرات إيجابية، بل أورد رفض أبي علي لكثير من الآراء تحت تعبير: "أنكر هذا أبو علي".

واستدلّ بما أنشده أبو عليّ في باب: " شاء معلّة شنوذاً"⁽¹²⁵⁾ في ثلاثة مواضع متفرّقة في الباب، يقول: " وعلى هذا قول الآخر، أنشدنا أبو علي:

فلَسْنَا على الأعقاب تَدْمَى كُلوْمُنَا
ولكنْ على أقدامِنَا يقطُرُ الدِّمَا"⁽¹²⁶⁾

ف "الدّمي" في موضع رفع، وهو اسم مقصور على "فَعَل"، وتقديره -أيضاً- على حذف المضاف.⁽¹²⁷⁾

وقال في الباب نفسه: " وقد قالوا : "ماءٌ" وهو قريب المعنى من "ماءٍ" ، أنشدنا أبو علي:

إِنَّكَ يَا جَهْضَمُ ماءُ القلبِ
صَحْمٌ عريضٌ مُجَرَّشُ الجَنْبِ"⁽¹²⁸⁾

فمعنى قوله: "ماءُ القلبِ": أي رقيق القلب كرقّة الماء، يهجوّه بضعف القلب وخَوَرِهِ، وقد قالوا في جمع "ماءٍ": "أمواءٌ" فأقروا الهمزة في الجمع، أنشدنا أبو علي:

وبلدةٍ قالصةٍ أمَواؤها
ما صحّةٍ رَأَدُ الضُّحَى أفاؤها"⁽¹²⁹⁾

فهذه الهمزة في الجمع إمّا أن تكون الهمزة التي كانت في الواحد، وإمّا أن تكون بدلاً من الهاء التي تظهر في "أمواء"⁽¹³⁰⁾، فجاء بثلاثة أبيات: الأوّل في قضية، والثاني والثالث في قضية واحدة، ولم يخرج ابن جنيّ عمّا مثلنا سابقاً في معظم المواطن المشابهة.⁽¹³¹⁾

تعبيرات ترجيح الرأي ومناقشته:

زيادة على ما ذكرنا من تعبيرات مختلفة، اختصّت بمناقشة الرأي وترجيحه سواء أكان تحت تعبير "قال أبو علي أم تعبير حدّثني أم أنشدني" فكلّ ما ذكر تحت هذه التّعابير هو رأي؛ لأنّ ابن جنيّ جاء بها لإضافة معلوماتية تعبّر عن الرأي، وهنا سأتحدّث عن تعبيرات أخرى جرى فيها ترجيح رأي أبي علي وقبوله، والتأكيد نصّاً على أنّه الرأي المرجّح.

ومن ذلك قوله في باب: " انقلاب همزة التأنيث عن ألفه"⁽¹³²⁾ : "فتأمّل ما ذكرته؛ فإنّه لا يجوز في القياس غيره، وهو رأي أبي علي، وعليه قولُ أشياخنا المتقدّمين"⁽¹³³⁾، فخلاصة رأي ابن جنيّ هو رأي أبي علي، وأشياخه المتقدّمين.

تعبيرات الدقة المتناهية:

لم تكن تعبيرات: " قال أبو علي، أخبرني، حدثني، أنشدني ... تعبيرات غير دقيقة، أو مشكوك فيها، بل هي على النمط التراثي من تأثر اللاحق بالسابق، كإكثار سيبويه من قوله: حكى الخليل، وسمعتُ، إلى غير ذلك من الألفاظ المتعارف عليها، ولكن ما عَزَز حرص ابن جني على الأمانة العلمية، والدقة المتناهية بعض التعبيرات التي تدلّ دلالة واضحة وقاطعة على نسبة الرأي إلى صاحبه بمنتهى الدقة والأمانة، وليس مجرد نسبة آراء إلى علماء دون يقين على أنها لهم، أو نسبت لهم، وهي في الحقيقة ليست لهم. ومما جاء تحت هذا المحور قوله في باب: "هذا تفسير اللّغة من كتاب أبي عثمان"⁽¹⁵⁸⁾: "قرأت بخط أبي علي، عن الفراء:

سَوَى عَضْرُفُوطٍ حَطَّ بِي فَأَقَمْتَهُ

يُبَادِرُ سِرْبًا مِنْ عَظَاءٍ قَوَارِبِ⁽¹⁵⁹⁾

فجاء بالشاهد بتعبير: "قرأت بخط أبي علي" لإثبات صحة استعمال: "عضرفوط" وهو ذكرُ العطاء⁽¹⁶⁰⁾، بأسلوب يدلّ على مدى الدقة في النقل والتوثيق.

وجاء في باب: "قلب الواو والياء همزة بعد الألف الزائدة"⁽¹⁶¹⁾ قوله: "ووجدت في بعض تعليقات أصحابنا عن أبي علي أنه إنما قلبت الواو والياء في: "قناة وحصاة"; لوقوع الفتحة قبلهما، وتحركهما؛ وأن الكلمة التي فيها على مثال الفعل نحو: "غزا ورمى"، فأما "التهاية والإداوة"، فليستا على مثال الفعل، فهذا الفرق بينهما، وهذا عندي أشبه من الأول"⁽¹⁶²⁾ فقد استأنس برأي أستاذه اعتماداً على تعليقات غيره أنه لأبي علي، وفي هذا مزيد من الثقة، والتأكيد على صدقه وقوة إرادته وشخصيته.

وجاء في باب: "الإظهار في "تحية" جائز على ضعف، والإدغام كثير"⁽¹⁶³⁾ قوله: وحكى بعض أصحابنا، عن أبي علي - ولم أسمع منه - أنه قال: إنما لم يجر إظهار "تحية" كما جاز إظهار "أحبيّة"؛ لأنّ "تحية" موضع قد هربوا فيه من كثرة الباءات والكسرة؛ لأنّ أصله: "تحية"، فلو أظهرت، فقلت: "تحية" لكنك قد رجعت إلى ما هربت منه من إظهار الباءات، فكرهوا العودة إلى ما هربوا منه، فأدغموا ليس غير، وهذا قول شديد، كما تراه"⁽¹⁶⁴⁾، فكان في منتهى الدقة؛ لأنه نقلَ حكي بعض أصحابه، ولم يسمعه من أبي علي.

ومن ذلك قوله في باب: "التنوين في "جوار" و "غواش" ونحوهما ليس بدلاً من الحركة"⁽¹⁴⁶⁾: " وأنكر أبو علي هذا القول على أبي إسحق، وقال: ليس التنوين عوضاً من حركة الياء، وقال: لأنه لو كان كذلك لوجب أن يعوض التنوين من حركة الياء في "يرمي"..."⁽¹⁴⁷⁾ فمخالفة رأي أبي علي هنا يقبلها تلميذه ويؤيدها، ألا نرى مدى دفاعه عن رأي أبي علي الذي يمثل رأيه.

وجاء في باب: "معجى" مزيد ومحجب، وبنات ألبه" من الأسماء شواذ"⁽¹⁴⁸⁾، قوله: " وذهب أبو العباس إلى نحو: "مقام، ومبّاع" إنما اعتلّ؛ لأنه مصدر للفعل، أو مكان دون أن يكون فُعلَ ذلك به؛ لأنه على وزن الفعل، وأنكر ذلك أبو علي، وقال: ألا ترى إلى إعلالهم نحو: "باب"، و "دار"، ولا نسبة بينه وبين الفعل أكثر من الوزن، فأما اعتلاله "بمزيد ومريم" فاسمان علمان، والأعلام تغيرُ كثيراً عن القياس"⁽¹⁴⁹⁾، فالإنكار لكلام أبي العباس بكلام أبي علي الذي وكأنه يتوافق مع رأي ابن جني.

وجاء من تعبيرات مناقشة الآراء وقبولها تعبير "أجاز أبو علي": ومن ذلك قوله في باب: "مثال "اغدودون" من "وأيت"⁽¹⁵⁰⁾: " وقد أجاز أبو علي أن يقال: "ووى" وأن يقال: "وؤأى"، فلا يَقبلُ الواو همزة"⁽¹⁵¹⁾.

ومن تعبيراته في هذا السياق تعبير "وهذا تفسير أبي علي"، فقد جاء في باب: "ظلموا أباك وما أشبهه"⁽¹⁵²⁾، قوله: "وأيضاً: فإنّ واو فعلوا بواو "يغزو" أشبه، ألا تراها قد حرّكت في نحو تعالى: {التبلون في أموالكم} (آل عمران 186)⁽¹⁵³⁾ و {اشترؤا الضلالة} (البقرة 16)⁽¹⁵⁴⁾، وواو مفعول لم تحرك على وجهه، فقالوا: ظلموا بأك، كما قالوا: "يغزو بأك"، وهذا تفسير أبي علي - رحمه الله "⁽¹⁵⁵⁾

ولم يكن ابن جني موافقاً لآراء أستاذه بشكل مطلق، وإن لم يعارضه في الغالبية العظمى من آرائه التي أوردها في "المنصف" إلا أن الأمر لم يخل من معارضة له، ففي باب: "شاء معلّة شدوذاً"⁽¹⁵⁶⁾ يقول ابن جني: " فقلت لأبي علي مُعْتَرِضاً عليه: ما تصنع بقولهم: "شوي" ألا تراه بغير همز، ولو كانت الهمزة في "شاء" أصلية لوجب أن يقول: "شوي"؟ فقال: قد يمكن أن يكون "شاء" من غير لفظ "شوي" أيضاً، ويجوز أيضاً أن يكون التخفيف فيه مجتمعاً عليه، يقول: اجعله مثل: النَّبِيّ، والبريّة"⁽¹⁵⁷⁾، فاعترض، وحاوّر، وفسّر، وعَلّل ضمن شرح وافٍ بخصوص "شاء".

3. ينظر: رشيد عبد الرحمن العبيدي، أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، 10.
4. ينظر: المنصف، 32-682، وتحديدًا ينظر المحتويات 683-699، أبو عثمان المازني، رشيد العبيدي، 108-115.
5. ينظر: حياة أبي علي ومؤلفاته: عبد الفتاح إسماعيل شلي، أبو علي الفارسي، حياته ومؤلفاته، 60 و 466 - 575، وسامي بن محمد الزهراني، تعقيبات أبي علي الفارسي على آراء سيويه الصرفية، ص 20-29، صلاح شعبان واعتراضات أبي علي الفارسي، 20-48.
6. السابق، 31.
7. السابق، 8.
8. المنصف، 11.
9. ينظر: عبد الإله النيهان، مختار تذكرة أبي علي، 538-543.
10. نصًا: أي بذكر اسمه في كتاب "المنصف".
11. ينظر: المنصف، 120-125.
12. السابق، 122.
13. ينظر: السابق، 126-130.
14. السابق، 128.
15. السابق، 128.
16. ينظر: السابق، 130-138.
17. السابق، 133.
18. السابق، 369.
19. السابق، 369.
20. ينظر، مواقع أخرى، المنصف، 100، 141، 196، 163، 175، 247، 251، 256، 268، 286، 309، 315، 329، 369، 396، 404، 408، 409، 428، 450، 477، 503، 512، 532، 545، 643، 652، 671، 672، 673.
21. ينظر: المنصف، 89.
22. السابق، 89.
23. ينظر: السابق، 95-97.
24. ينظر: السابق، 96.
25. السابق، 97.
26. ينظر: السابق، 301-303.
27. السابق، 303.
28. ينظر: السابق، 482.
29. السابق، 482.
30. ينظر: السابق، 482.
31. ينظر: مواضع أخرى، 333، 391، 407، 482، 518، 546، 668.
32. ينظر: السابق، 98.

وجاء في باب: "الصّيصية والدّودة، والشّوشاة من مضاعف الرّباعي"⁽¹⁶⁵⁾، وتحديدًا في ختامه قوله: " فهذا الذي عندي في هذا، وما علمتُ أحداً من أصحابنا عَرَضَ لتفسيره إلا أن يكون أبا علي فيما أظنّ"⁽¹⁶⁶⁾ فالظنّ ليس مقطوعاً به؛ لذلك كان تعبيره دقيقاً ينمّ عن أنّه غير متأكد من أن أبا علي الوحيد هو الذي يمكن أن يكون قد تعرّض لتفسيره.

وجاء في باب: "الواو المفتوحة في أوّل الكلمة لا تبدّل همزة إلا شذوذاً"⁽¹⁶⁷⁾ قوله: " وحكى لي بعضُ أصحابنا، أراه عن أبي عليّ ولم أسمع منه: أنّ الهمزة في قولك: " وما جاءني أحدٌ" غيرُ مبدلةٍ من واو وهي أصل، وليست كالتّي في قولك: " أحدٌ عشرٌ" ونحوه."⁽¹⁶⁸⁾

الخاتمة:

لقد ذكر اسمُ "أبي علي الفارسي" بالنّصّ في كتاب "المنصف" لابن جنيّ أكثر من 195 مرّة، وهذا يدلّ على استعانة ابن جني بأستاذه في شرح كتاب "التصريف"، وكانت أشكال اعتماد ابن جني على أستاذه متنوعة؛ فقد تكررت تعبيرات: " قال لي أبو علي" و " قال أبو علي" و " أخبرني أبو علي" و " حدّثني أبو علي ..."، وتوزّعت هذه التّعابير بين التّقلّيدي كـ " قال أبو علي، وذهب أبو علي ... " وبين الاتصال المباشر بين التلميذ والأستاذ كما في قال لي، وأنشدني، وأخبرني، وسألت، وقرأت على أبي علي ...، فكانت تعبيرات الاتصال المباشر تطفئ على التعابير الأخرى.

واللافت للنظر أن الغالبية العظمى من الآراء التي ذكر فيها اسم أبي علي الفارسي قد أيدها ابن جني، وأخذت حيزاً كبيراً في شرحه، لكن تنوعها وتوزّعها ضمن الأشكال المختلفة تدل دلالة قاطعة على مصداقية منقطعة النظر لابن جني في نقله عن أستاذه.

وأرى أن يفرد بحثٌ موسع لتجميع كتاب التصريف للمازني كما ورد في المنصف، وموازنة نصوصه بما ورد في كتب العلماء العرب.

الهوامش

1. ينظر: ابن جني، الخصائص، 60-68/1، والمنصف، 21-23.
2. ينظر: المنصف، 8، ورشيد عبد الرحمن العبيدي، أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، (1-96).

33. ينظر: السابق، 98.
 34. ينظر: السابق، 98.
 35. ينظر: السابق، 100-98.
 36. ينظر: السابق، 178.
 37. ينظر: السابق، 178.
 38. السابق، 178.
 39. ينظر: السابق، 546.
 40. السابق، 546.
 41. ينظر: السابق، 190.
 42. السابق، 190.
 43. ينظر: السابق، 333.
 44. السابق، 333.
 45. ينظر: المنصف، 438.
 46. السابق، 338.
 47. ينظر: السابق، 546.
 48. السابق، 546.
 49. ينظر: السابق، 455.
 50. السابق، 455.
 51. ينظر: السابق، 524-523.
 52. السابق، 523.
 53. السابق، 529.
 54. ينظر: السابق، 241.
 55. السابق، 241.
 56. ينظر: السابق، 303-301.
 57. السابق، 303.
 58. ينظر: السابق، 66-63.
 59. السابق، 66.
 60. ينظر: السابق، 85-81.
 61. السابق، 84.
 62. مواضع أخرى ذُكر فيها التعبيران، 605، 524، 290، 562، 620، 329، 634، 635، 637، 667، 574، 584، 592، 286.
 63. ينظر: السابق، 98-97.
 64. السابق، 98-97.
 65. ينظر: السابق، 225.
 66. السابق، 225.
 67. ينظر: السابق، 446-444.
 68. السابق، 446.
 69. مواضع أخرى: 62، 120، 121، 135، 136، 243، 328، 665.
 70. ينظر: السابق، 71.
 71. السابق، 71.
 72. ينظر: السابق، 211-209.
 73. السابق، 211.
 74. ينظر: السابق، 220-219.
 75. السابق، 220.
 76. ينظر: السابق، 265-264.
 77. السابق، 264.
 78. ينظر: السابق، 413-412.
 79. السابق، 412.
 80. ينظر: السابق، 475-473.
 81. السابق، 473.
 82. ينظر: السابق، 529-527.
 83. السابق، 529.
 84. ينظر: السابق، 476.
 85. السابق، 476.
 86. ينظر: السابق، 381-380.
 87. السابق، 381.
 88. ينظر: السابق، 593.
 89. السابق، 593، وينظر: ابن هشام الأنصاري، تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد، 787.
 90. ينظر: المنصف، 566، 568، 596، 603، 610، 613، 626.
 91. ينظر: السابق، 125-120.
 92. السابق، 121.
 93. ينظر: السابق، 329-327.
 94. السابق، 329.
 95. ينظر: السابق، 566-555.
 96. السابق، 562.
 97. ينظر: السابق، 592-586.
 98. السابق، 587.
 99. ينظر: السابق، 603-593.
 100. السابق، 597.
 101. السابق، 601.
 102. ينظر: المنصف، 53-45.
 103. الكميت الأزدي، ولم أجده في الديوان نسخة محمد نبيل الطريفي، وينظر: تاج العروس من حواهر القاموس، 23/39، والمنصف، 51.
 104. المنصف، 51.
 105. ينظر: المنصف، 138-136.
 106. ينظر: سيبويه، الكتاب، 3/453، والزمخشري، شرح المفصل، 3/84، والزبيدي، تاج العروس، 17/431.
 107. السابق، 135-134.

108. ينظر: السّابق، 345-349.
109. ينظر: المبرد، الكامل في اللغة والأدب، 3/ 214، وإحسان عباس، شعر الخوارج، 107، والمنصف، 345.
110. المنصف، 345.
111. السّابق، 345.
112. ينظر: السّابق، 395-399.
113. السّابق، 398، وسر صناعة الإعراب، 2/ 823، وينظر: ابن سيده المرسى، المحكم والمحيط الأعظم، 3/ 575، وابن منظور، لسان العرب، مادة (51/1) (546/3).
114. ينظر: المنصف، 555-566.
115. السّابق، 563، وينظر: حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، 113/1، وابن منظور، لسان العرب، مادة غدن، 13/ 311.
116. ينظر: المنصف، الحاشية: 563.
117. ينظر: السّابق، 426-429.
118. ينظر: السّابق، 428، والخصائص، 3/ 205، وسر صناعة الإعراب، 2/ 671.
119. ينظر: العجاج، ديوان العجاج، 293، والمنصف، 428، وابن هشام، مغني اللبيب، 26، والسيوطي، الهمع، 3/ 407.
120. ينظر: النابغة، ديوان النابغة، 180، والمنصف، 428، وسيبويه، الكتاب، 4/ 248.
121. المنصف، 428.
122. ينظر: السّابق، 362-363.
123. ينظر: السّابق، 363، والزمخشري، شرح المفصل، 3/ 333، وابن منظور، لسان العرب، مادة "رجل" (11/ 268).
124. السّابق، 363.
125. ينظر: السّابق، 399.
126. ينظر: السّابق، 403، والزمخشري، شرح المفصل، 3/ 206، والأستريادي، شرح شافية ابن الحاجب، 4/ 114، وابن الحداد، كتاب الأفعال، 2/ 63.
127. المنصف، 403.
128. ينظر، السّابق، 405، وأبو علي الفارسي، المسائل الحليبيات، 40، وابن منظور، لسان العرب، مادة "موه"، 13/ 544.
129. ينظر: المنصف، 406، وابن عصفور، الممتع الكبير، 230، والأستريادي، شرح الشافية، 3/ 208، وابن منظور، لسان العرب، 13/ 543.
130. المنصف، 405-406.
131. مواضع بالتعبير نفسه أو ما يدور في فلكه في "المنصف": 84، 88، 96، 99، 250، 348، 349، 374، 375، 429، 431، 432، 570، 575، 580، 581، 599، 606، 611، 618، 620، 629، 636، 647، 653، 666، 667، 668، 672.
132. ينظر: المنصف، 158-159.
133. السّابق، 159.
134. ينظر: 176-177.
135. السّابق، 176.
136. ينظر: السّابق، 178-179.
137. السّابق، 179.
138. السّابق، 291.
139. السّابق، 474.
140. السّابق، 476.
141. السّابق، 673.
142. السّابق، 542.
143. السّابق، 210.
144. السّابق، 542.
145. السّابق، 666.
146. ينظر: السّابق، 339-343.
147. السّابق، 340.
148. ينظر: السّابق، 241.
149. السّابق، 241.
150. ينظر: السّابق، 484-485.
151. السّابق، 485.
152. ينظر: السّابق، 316.
153. آل عمران، 186.
154. البقرة، 16.
155. السّابق، 316.
156. ينظر: السّابق، 399-406.
157. السّابق، 400-401.
158. ينظر: السّابق، 555-566.
159. السّابق، 562-563، وينظر الشاهد: ابن منظور، لسان العرب، مادة "سرب"، 3/ 463.
160. ينظر: السّابق، 562.
161. ينظر: السّابق، 393-395.
162. السّابق، 395.
163. ينظر: السّابق، 442-443.
164. السّابق، 443.
165. ينظر: السّابق، 426-427.
166. السّابق، 429.
167. ينظر: السّابق، 211-212.
168. السّابق، 212.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

15. شلي، عبد الفتاح إسماعيل، أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعريّة، وآثاره في القراءات والنحو، دار المطبوعات الحديثة، جدّة، ط3، 1989.
16. عبّاس، إحسان، شعر الخوارج، دار الثقافة، بيروت - لبنان، ط3، 1974.
17. العبيدي، رشيد عبد الرحمن، أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، مطبعة سليمان الأعظمي، بغداد، 1969.
18. العجاج، ديوانه، تحقيق: عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت - لبنان، د.ط، 1995.
19. ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، (669)، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط1، 1996.
20. أبو علي الفارسي، (377هـ)، المسائل الحليّيات، تحقيق، حسن هنداي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1987.
21. المترّد، أبو العباس محمد بن يزيد، (285هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997.
22. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي، (711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1994.
23. النابغة الجعدي، ديوانه، تحقيق: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط1، 1998.
24. النيهان، عبد الإله، مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، لابن جني، تحقيق: حسين أحمد بوعباس، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، مجلة اللغة العربية بدمشق، م87، 22.
25. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (761هـ)،
26. تلخيص الشّواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: عبّاس مصطفى الصالح، كلية التربية، بغداد، دار الكتاب العربي، ط1، 1986.
27. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط6، 1985.

1. الأستريادي، محمد بن الحسن الرضي، (686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق، محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، 1975.
2. ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان، (393 هـ).
3. الخصائص، تحقيق: محمد علي النّجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، د.ت.
4. سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداي، دار القسم، دمشق، ط1، 1985.
5. المنصف، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999.
6. ابن الحّدّاد، سعيد بن محمد المعارفي القرطبي، (400) كتاب الأفعال، تحقيق: حسين محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، د.ط، 1975.
7. حسّان بن ثابت، ديوانه، تحقيق: وليد عرفات، بيروت، دار صادر، 2006.
8. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، (1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.
9. الزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السّرايا، (643هـ)، شرح المفصل، قدّم له إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.
10. الزهراني، سامي بن محمد، تعقيبات أبي علي الفارسي على آراء سيويوه الصرفية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1432هـ.
11. سيويوه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.
12. ابن سيده المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.
13. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (911هـ)، همع الهوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداي، المكتبة التوفيقية، مصر.
14. شعبان، مصطفى محمود حسين، اعتراضات أبي علي الفارسي على النحاة، وأثرها في الخالفين، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2014.